



تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر.

SMEs EVALUATION OF FACTORS AFFECTING THE INTERNATIONAL TRADE ENVIRONMENT IN ALGERIA.

لحسن عطا الله^{1*}¹ جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة

تاريخ الاستلام : 2019/11/22 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/03/13 ؛ تاريخ القبول : 2020/04/25

الملخص :

الهدف من هذا البحث هو دراسة تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر, ومن أجل بحث هذا الموضوع قمنا بدراسة تطبيقية تم من خلالها توزيع استمارات موجهة لعدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وتم تحليل معطيات الدراسة باستخدام أسلوب التحليل العاملي وتم استخلاص ثلاث عوامل تؤثر على بيئة اعمال التجارة الدولية حيث يتمثل العامل الاول في اجراءات الاستيراد والعامل الثاني الاجراءات المساندة والعامل الثالث اجراءات التصدير.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , بيئة الأعمال , البنية التحتية , التصدير , الاستيراد.

تصنيف JEL:F18,P33

Abstract :

The aim of this research is to study the assessment of small and medium enterprises of the factors affecting the foreign trade business environment in Algeria. In order to discuss this issue, we conducted an applied study in which a questionnaire was distributed to a number of enterprises. The study data were analyzed using factor analysis. Three factors affect the foreign trade business environment, the first is the import procedures, the second is the supporting measures and the third is the export procedures.

Keywords : small and medium enterprises , business climate, infrastructure, export, import.

JEL classification : F18,P33

* لحن عطا الله , attallah_54@yahoo.fr

مقدمة :

لاشك ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في زيادة معدل النمو الاقتصادي في العالم الى جانب دورها الجوهري في امتصاص البطالة والمساهمة في زيادة معدلات الصادرات، ولعل اغلب المؤسسات العملاقة المسيطرة على الاقتصاد العالمي كانت بدايتها من مؤسسات صغيرة ومتوسطة الى ان اصبحت مؤسسات متعددة الجنسيات، وإذا اخذنا الحالة الاتحاد الاوربي كمثال يمتد الى فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الاوربي تشكل حوالي 90% من المؤسسات الاقتصادية الاوربية كما ان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات الاوربية تتجاوز نسبة 90 % . اما بالنسبة لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فهي مازالت لم تصل الى المستوى العالمي سواء على المستوى الكمي او النوعي حيث ان الاحصائيات تفيد ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقابل كل 1000 نسمة بلغ حوالي 26 بينما المعايير الدولية تفرض معدل 60 مؤسسة لكل 1000 نسمة اما على المستوى النوعي فان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي تشكل حوالي 52 % كما ان نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية يعتبر رقما هامشيا بحيث لا يتجاوز 3% وحسب احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (algex) لسنة 2018 فانه حوالي 800 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة مركزة في مجال البتروكيماويات¹.

ومن الامور التي تدعو الى المزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي الظروف الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مؤخرا نتيجة انخيار اسعار البترول، وبسبب الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، ومن هنا فانه من بين الحلول الناجعة لإنقاذ الاقتصاد الجزائري من مشكلة الارتباط الكبير بالريع النفطي هو التوجه نحو تنويع الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على تشجيع الفكر المقاو لاتي لدى فئة الشباب المتخرج من الجامعات.

وإذا كانت المؤسسات الكبيرة تجد صعوبة في التعامل مع البيئة الخارجية نظرا لما تتميز به من التطور والتغير السريع وأنها تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد والشمولية والاتساع، فان المهمة ستكون أصعب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للخصائص التي تتميز بها مثل صغر الحجم والتي تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة وصعوبة الحصول على عناصر الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة إلى جانب مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم وبالحجم المناسب وبشروط ميسرة عند التأسيس أو التوسع، ولذا فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نية الدخول الى الاسواق الخارجية لا بد أن تلقى الاهتمام الخاص والمميز من طرف الحكومة.

وقد عرفت بيئة الأعمال في الجزائر بعض الاصلاحات وهذا من اجل تحسين ترتيب مؤشرات بيئة الاعمال المرتبطة بتقرير Doing busines الصادر عن المؤسسة المالية الدولية .

إشكالية البحث: ما هو تقييم رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر.

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع بيئة اعمال التجارة الدولية في الجزائر .
- ما هي اهم الاجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من اجل تطوير بيئة اعمال التجارة الدولية في الجزائر.

فرضية البحث: من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان بيئة التجارة الدولية في الجزائر تتأثر بإجراءات التصدير والاستيراد وبعض الاجراءات المساندة.

أهمية البحث :

- تستمد أهمية البحث من أهمية الموضوع بذاته والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.
- أهمية مناخ الاعمال باعتباره عامل اساسي في تحسين أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الظروف الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض اسعار البترول وضرورة إيجاد بدائل حقيقية لاقتصاد الريع.

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعريف بواقع بيئة التجارة الدولية في الجزائر.
- اجراء مقارنة بين بيئة التجارة الدولية في الجزائر مع بعض الدول.
- الاطلاع على تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبيئة التجارة الدولية في الجزائر.

المنهج المستخدم : من اجل دراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي استنادا على عدد من المراجع والكتب المهمة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناخ الاعمال الى جانب استعمال اسلوب التحليل العائلي.

I. الاطار النظري:

اولا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

1 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا استراتيجيا في عملية التنمية وهي تشكل جوهر النسيج الاقتصادي وتساهم في توفير حصة لا يستهان بها من الوظائف ومناصب العمل وتساعد طبيعتها الديناميكية وقابليتها للتكيف بسهولة في تحسين القدرة التنافسية لأي اقتصاد في العالم .²

وعلى الرغم من وجود اتفاق عام بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والأهمية، فإن هناك تفاوتاً كبيراً في تعريف هذه المؤسسات على مستوى العالم، وحسب دراسة قام بها البنك العالمي فإن هناك أكثر من 60 تعريف تعتمده حوالي 75 دولة حيث أن بعض الدول يعتمد على عدد العمال كمعيار وحيد لتعريف وتحديد إذا ما كانت هذه المؤسسة تنتمي إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أم لا، وهناك من يضيف إلى معيار عدد العمال معيار آخر ويتمثل في قيمة أصول المؤسسة أو حجم رقم الأعمال بالعملة المحلية، إلا أن البعض يتحفظ على الاعتماد على العملة المحلية في تقييم هذه المعايير النقدية نظراً لاحتمال تعرض اقتصاد هذه الدولة لمعدل تضخم مرتفع فانه سيؤدي بالتالي إلى ظهور مشاكل في التعريف الدقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة³، إلا انه يبقى معيار اليد العاملة هو الأكثر اعتماداً نظراً لبساطته وسهولة جمع المعلومات عنه مقارنة برقم الأعمال وبقية أصول المؤسسة⁴.

الجدول رقم (01): تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية
مصغرة	اقل من 10	اقل من 100 ألف دولار	اقل من 100 ألف دولار
صغيرة	اقل من 50	اقل من 3 ملايين دولار	اقل من 3 ملايين دولار
متوسطة	اقل من 300	اقل من 15 مليون دولار	اقل من 15 مليون دولار

المصدر : دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - مؤسسة التمويل الدولية 2009 -

ويتضمن التعريف الشائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 عاملاً، ويضع هذا التعريف الغالبية العظمى من الشركات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشير التقديرات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل على الأقل 95 في المائة من الشركات المسجلة في العالم، وفي أوروبا تزيد هذه النسبة عن 99 في المائة، ولتضييق هذه الفئة، يتم أحياناً تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات المصغرة بأنها هي التي يعمل بها عدد أدين من الموظفين مثل 5 أو 10 عاملين، ويمكن تقسيمها أكثر من ذلك إلى مؤسسات صغيرة الحجم ومؤسسات متوسطة الحجم، وإن كان هناك دائماً قدر أقل من التوافق في الرأي بشأن نقطة التقسيم التصنيفي والفنوي فيما بينهما، وتتضمن المعايير البديلة لتعريف هذا القطاع المبيعات السنوية، والأصول، وحجم القرض أو الاستثمار.⁵ وحسب البنك الدولي فإنه يمكن اعتبار المؤسسة كمؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بموجب تصنيف البنك الدولي يجب أن تستوفي الشركة المعنية 2 من 3 شروط قصوى بشأن عدد الموظفين، والأصول، أو المبيعات السنوية.

وحسب الاتحاد الأوروبي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة مستقلة تقوم بتشغيل اقل من 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون أورو ولا يتجاوز حصيلها السنوية 43 مليون أورو .⁶

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف المؤسسة المالية الدولية IFC⁷

المؤشرات	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتوسطة
العمال	من 10 الى 50	من 50 الى 300
المدخلات السنوية	من 10000 \$ الى 300000 \$	من 300000 \$ الى 3000000 \$

IFC - Interpretation Note on Small and Medium Enterprises and Environmental and Social Risk Management – 2012

وحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المؤرخ في سنة 2001 تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها:⁸

- مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.
- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار .

2 – مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:⁹

- القدرة على التحرك سريعا بالنسبة لتطور السوق.
- نزعة قوية نحو الابتكار والإبداع بسبب التحكم في التكنولوجيا المرتبط بالتخصص و نوعية الموارد البشرية .
- الاطار التنظيمي اقل رسمية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وهذا ما يساهم في تسهيل انسياب المعلومات والأفكار ويجفز الابداع داخل المؤسسة
- توافر عنصر الثقة بين العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تتميز العلاقة بين المؤسسة الصغيرة والعملاء بالفعالية بحيث ان كل عميل له محاور واحد في كل المراحل من بداية المشروع الى التسليم.

3 – واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

3 - 1 – تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: حسب الجدول رقم(03) فان هناك زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2018 بنسبة 3.1 % مقارنة بسنة 2017, كما ان هناك زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2019 بنسبة 7.2 % مقارنة بسنة 2018. وبالرغم من تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا انه مقارنة بالدول المتطورة فإن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال اقل مما يجب على المستوى الوطني, حيث أن المعدل الأمثل هو 60 مؤسسة صغيرة و متوسطة لكل 1000 شخص كحد أدنى وفق المقاييس الدولية , وحسب آخر الإحصائيات لعدد السكان في الجزائر والمتمثلة في حوالي 41 مليون نسمة فان الجزائر بحاجة إلى 2.4 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة, في حين ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2019 بلغ حوالي 1171945 أي ان هناك عجز في إنشاء المؤسسات قدره 130000 مؤسسة.

ومن خلال الجدول رقم (03) نلاحظ ان المؤسسات الصغيرة (اقل من 10 عامل) تستحوذ على اغلب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو اتجاه عام في اغلب دول العالم حيث تمثل المؤسسات الصغيرة حوالي 93% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الاوربي.¹⁰

الجدول رقم(03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال السنوات 2017-2018-2019¹¹

المؤشرات	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
عدد المؤسسات pme	97.7% TPE	97.7% TPE	97% TPE
	2% PE	2% PE	2.6% PE
	0.3% ME	0.3% ME	0.4% ME
عدد المؤسسات الصناعية pmi	92804	97728	102055
عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط	9941	21139	8195
عدد المؤسسات بالنسبة ل 1000 نسمة	23	26	28

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PM, n°31, 33, n°35, n°édition- 2017-2018-2019.

3-2 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ ان هناك تطور طفيف في مجال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ايجاد مناصب العمل في الجزائر حيث عرفت هذه المساهمة تطورا قدره 3.4% في سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 بينما عرفت سنة 2019 تطورا قدره 4.7%. كما ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص معدلات البطالة لا زالت دون المستوى بحكم مساهمتها المتواضعة في نسبة التشغيل حيث عرفت في سنة 2016 نسبة قدرها 22.9%. (مناصب العمل في اطار PME حوالي 2487914 وعدد العمال في الجزائر 10845000 خلال سنة 2016)¹². وإذا قارنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر مع بعض الدول العربية فان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر مساهما رئيسيا في خلق فرص العمل وتخفيف حدة البطالة نسبيا في عدد من الدول العربية، حيث تتراوح مساهمة هذه المشروعات في ايجاد مناصب العمل بين 27.2% في الامارات العربية المتحدة و31.7% في تونس و49% في المغرب، وهي نسبة تقل بالكثير عن متوسط المساهمة المسجلة في الاقتصاديات النامية البالغة 60%¹³. ومن جهة اخرى تم احصاء حوالي 24.7 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عام 2016 بدول الاتحاد الاوربي، وقد عملت هذه المؤسسات مجتمعة على توظيف 95 مليون شخص وحققنت قيمة مضافة بلغت 1018 مليار يورو.¹⁴

الجدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ايجاد مناصب العمل.

سنة 2019	سنة 2018	سنة 2017	عدد مناصب العمل
2818736	2690246	2601958	

Source : ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la PM, n°31, 33, n°35, n°édition- 2017-2018-2019.

3-3 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بالجزائر:

حسب الجدول رقم (05) فان القطاع الخاص وهو المكون الاساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يستحوذ على نسبة كبيرة فيما يتعلق بنشاط الصناعة التحويلية والصناعة الخفيفة مثل الصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية والبلاستيك بينما القطاع العام يركز على الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والمناجم حيث تتطلب هذه النشاطات رأسمال كبير كما ان القطاع الخاص يميل الى النشاطات الصناعية التي تحقق له ارباح كبيرة وتتميز بمعدل جيد لاسترداد الاموال المستثمرة DRC.

وحسب النشرة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة لسنة 2019 فان قطاع الخدمات قد استحوذ على أكبر حصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنسبة 54.41% ويليهما قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 28.54% ثم القطاع الصناعي بنسبة 15.48% بينما استحوذ القطاع الفلاحي على نسبة هامشية قدرها 1.12%، ويعكس هذا التوزيع تخوف المقاولين الجزائريين من المشاريع الصناعية والفلاحية، وعدم رغبتهم في المخاطرة وتفضيلهم للمشاريع الخدمية التي لا تتطلب رأسمال كبير ومضمونة الارباح.¹⁵

الجدول رقم (05): توزيع القيمة المضافة حسب قطاع النشاط والطبيعة القانونية لسنة 2016

طبيعة النشاط	المناجم	الحديد الصلب	مواد البناء	البلاستيك الكيمياء	الصناعات الغذائية	النسيج	الجلود و الاحذية	الخشب والورق	صناعات مختلفة
القطاع العام	91.8%	93.0%	46.2%	20.8%	12.5%	12.7%	13.6%	49.8%	94.2%
القطاع الخاص	8.2%	7.0%	53.8%	79.2%	87.5%	87.3%	86.4%	50.2%	5.8%

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات - النشاط الصناعي 2006 - 2016

3-4 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات:

انخفض إجمالي الصادرات بنسبة 14.44% خلال أحد عشر شهرا من عام 2019، وفي الواقع شكّلت المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات خلال هذه الفترة بحصة 92.76% من القيمة الإجمالية، كما تميزت بانخفاض كبير بلغ حوالي 14.65% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، في حين لا تزال

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

الصادرات خارج المحروقات هامة، مع 7.24٪ فقط من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.36 مليار دولار أمريكي، وهي الأخرى سجلت انخفاضاً بنسبة 11.70٪. وحسب إحصائيات مديرية الجمارك لسنة 2019 فإن القطاع الخاص استحوذ على 72.8٪ من الصادرات خارج المحروقات وتم تقدير عدد المصدرين حوالي 1399 مصدر¹⁶، وإذا قارنا هذه النسبة مع ما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي فإن هذه المؤسسات تساهم مساهمة فعالة في نمو الصادرات حيث تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أكثر من ثلثي القيمة الإجمالية لصادرات السلع داخل الاتحاد الأوروبي، وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 90٪ من المؤسسات المصدرة في الاتحاد الأوروبي.¹⁷

الجدول رقم (06): تطور الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2018 – 2019 (المبلغ بالمليون دولار)

سنة 2018		سنة 2019		معدل التطور	
قيمة الصادرات	النسبة المئوية	قيمة الصادرات	النسبة المئوية		
35 450,39	92,98%	30 256,30	92,76%	-14,65%	صادرات المحروقات
2 675,69	7,02%	2 362,66	7,24%	-11,70%	الصادرات خارج المحروقات

Source :Douanes algériennes, (2019), *statistiques du commerce extérieure de l'Algérie*, www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_comext_11_mois_19_vf.pdf

ثانيا: اليات تطوير التجارة الدولية في الجزائر:

لقد شرعت الحكومة الجزائرية في القيام ببعض الاجراءات التي من شأنها تسهيل التجارة الخارجية وبشكل خاص نشاط التصدير وهذا من اجل ترقية الصادرات خارج المحروقات وتمثل اهم هذه الاجراءات فيما يلي:

1 - الإجراءات القانونية:¹⁸

1-1 - تحرير عمليات التصدير: بغية تسهيل عملية التصدير قامت الجزائر بالقيام ببعض الإجراءات القانونية تقوم على إزالة العقبات أمام عملية التصدير ومن بينها تحرير عملية التصدير دون الخضوع لأي رخصة أو إجازة التصدير بطريقة مسبقة وهذا ما تم ترجمته عبر إجراءات التقييد في السجل التجاري شمل ثلاث مجموعات وهي:

- 411101 بالنسبة لتصدير منتجات الصناعات الغذائية.
- 411102 بالنسبة لتصدير المنتجات الصناعية و اليدوية خارج المحروقات.
- 411103 بالنسبة لتصدير المنتجات خارج المحروقات الأخرى.

وتبعا للتعليم رقم 07 الصادرة من البنك المركزي والخاصة بتوزيع نسبة إيرادات الصادرات خارج المحروقات فإن المصدر يتحصل على 100% من مبلغ المستحق من بعد عملية التصدير كما يلي: 50% بالدينار الجزائري و 50% بالعملة الصعبة حيث يتم إيداع 30% منه في حساب المصدر بالعملة الصعبة و 20% يتصرف فيه بكامل حريته.

1-2 - الإعفاءات الجبائية: تتمثل أهم المزايا والإعفاءات الجبائية التي يستفيد منها المصدر كما يلي:

- الرسم على النشاط الحرفي la taxe sur l'activité professionnelle وتشمل كافة عمليات البيع للبضائع الموجهة مباشرة للتصدير نحو الأسواق الأجنبية.
- الرسم على القيمة المضافة لعمليات البيع الموجهة للتصدير TVA .
- الضريبة على أرباح الشركات l'impôt sur les bénéfices des sociétés وتخص عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير .
- ولا تخص هذه الإعفاءات إلا النشاطات التي تقوم بها المؤسسة في إطار التصدير .

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

1- 3 - الدعم المالي إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE :¹⁹ وتم في هذا الإطار إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE, ويخصص لتقديم الدعم المالي للمصدرين في أعمالهم من أجل ترقية و ترويج بضائعهم في الأسواق الخارجية. إن دعم الدولة من خلال الصندوق يمنح لكل شركة مقيمة تنتج مواد وخدمات ولكل تاجر موجود بالسجل التجاري يعمل في مجال التصدير و تقوم وزارة التجارة بتحديد مبلغ الإعانة المالية التي يوافق عليه حسب نسب يتم تعيينها مسبقا وحسب الموارد المتوفرة. وهناك خمس مجالات إعانة مقرر:

أ) أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية .

ب) التكاليف الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.

ج) جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.

د) تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.

و) تمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

2 - الإجراءات المؤسساتية: إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي انطلقت في بداية التسعينات قد أدت إلى تنمية المبادلات التجارية الخارجية للجزائر إلا أن للصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى تشكل نسبة هامشية بالنسبة هذه المبادلات التجارية و هذا ما استدعى إنشاء هيكل مؤسساتية مختلفة لدعم سياسة التصدير خارج المحروقات وضمن هذا الإطار فقد تم إنشاء المؤسسات التالية :

- الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX) في 1996 وتأخذ على عاتقها ضمان المخاطر التجارية والسياسية .
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات في جوان 2004 Conseil National Consultatif de Promotion des Exportations ومن مهامه المساهمة بشرح وتعريف أهداف إستراتيجية تنمية الصادرات والقيام بتقييم كل البرامج والمشاريع واقتراح أي إجراء من شأنه تشجيع عملية التصدير خارج إطار المحروقات .
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) « Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur » و تم إنشاء هذه الوكالة في جوان 2004 وقد تم تغيير اسمها فيما بعد لتصبح الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية Office Algérien de Promotion du Commerce Extérieur (PROMEX) . ومن مهام هذه الهيئة ما يلي:

- المساهمة في إعداد إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات .
 - تعميم المعلومات التجارية والاقتصادية و التقنية اللازمة لعمليات التجارة الخارجية وجعلها في متناول المصدرين.
 - إعداد بوابة إعلامية تسمح للمتعاملين الاقتصاديين للاستعلام بطريقة الكترونية حول مجمل مواضيع التجارة الخارجية.
 - مرافقة ومساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المنظمة في الخارج .
 - ربط علاقات عمل مع المؤسسات الأجنبية والمساهمة في عرض منتجات المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية.
- 3 - التسهيلات الجمركية: وضمن هذا الإطار تم إعفاء السلع الموجهة نحو التصدير من دفع الحقوق الجمركية بصفة استثنائية وقد قامت إدارة الجمارك بتخفيف بعض الإجراءات الجمركية مثل:

- الإعفاء من دفع الكفالة في إطار إدخال الاغلفة الخاوية الخاصة بالسلع والمنتجات الموجهة للتصدير .
 - تنفيذ الإجراءات الجمركية لغاية المؤسسة dédouanement à domicile.
 - التصدير بدون القيام بالإجراءات الشكلية sans formalités للعينة المرغوب في تصديرها.
 - الدائرة الخضراء circuit vert والتي تسمح بالتصديق على تصريح التصدير بدون القيام بعملية تفتيش للبضائع المصدرة.
- ولاشك فإن تحسين بيئة الاعمال في الجزائر بشكل عام وبيئة التجارة الدولية بشكل خاص لا ينحصر في اصدار القوانين والتشريعات وتقديم الدعم المالي بل لا بد من تغيير الذهنيات وتطوير الموارد البشرية على مستوى الادارات العمومية وخاصة التي لها تأثير مباشر على بيئة التجارة الدولية مثل ادارة الجمارك والنظام البنكي وتسيير قطاع المواني والمطارات.

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

وبالرغم كل هذه الاجراءات التي قامت بها الحكومة من اجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا انه من الملاحظ ان الصادرات الجزائرية ما زالت تعاني من سيطرة المنتجات البترولية وزيادة فاتورة الواردات وخاصة في ظل اتفاقية الشراكة الاوروبية-الجزائرية ويظهر ذلك جليا خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2014 وهي المرحلة التي عرفت ارتفاع محسوس لأسعار البترول حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوربي حوالي 170 مليار دولار امريكي.

4 - إجراءات تسهيلية أخرى: وفي إطار تحفيز عمليات التصدير تم اتخاذ إجراءات أخرى من شأنها تزيد من تسهيل عملية التصدير وتبسط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالسلطات العمومية مثل الموانئ والمطارات والحدود البرية وكافة الدوائر الحكومية المتعلقة بعملية التصدير.

ثالثا تقييم بيئة الاعمال في الجزائر:

1 - مفهوم بيئة الأعمال:

هي مجموعة العوامل التي تؤدي إلى خلق الفرص والتهديدات لمنظمات الاعمال، حيث يركز هذا المفهوم على إبراز دور البيئة في رسم إستراتيجية المنظمة، ولكي تتمكن المنظمة من فهم البيئة المحيطة بها عليها أن تأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين هما: **درجة التعقيد البيئي** والذي يتضمن وجود عدد كبير من المتغيرات البيئية التي تؤثر في استراتيجيات المنظمة ونشاطاتها، أما العامل الثاني فهو **الاضطراب البيئي** والذي يشير إلى ديناميكية البيئة أو معدل التغيير في العوامل المكونة لها²⁰، وتمثل البيئة الخارجية العامة للمنظمة في تلك المتغيرات التي تنشأ، وتتغير خارج المنظمة والتي تؤدي إلى تغير حتمي في مسار المنظمة ولكن المنظمة لا تستطيع أن تؤثر فيها²¹، وتتكون بيئة المؤسسة من مجموعة من المنظمات والفاعلين و الأحداث حيث أن وجودها المؤكد قابل للتأثير في سلوك وأداء المؤسسة.

22

2-واقع بيئة الأعمال في الجزائر:

حسب بعض الخبراء الاقتصاديين فان القيود المرتبطة ببيئة الأعمال في الجزائر يمكن إجمالها في قسمين أساسيين الأول مرتبط بسوق عوامل الإنتاج والمتمثل في القروض البنكية و الحصول على العقار الصناعي أما القسم الثاني فهو متعلق بإطار الحكم وطبيعة السوق والمتمثل في السوق الموازية والمنافسة الغير الشرعية ثم تليها معدل الضرائب وعدم اليقين في السياسات الاقتصادية و تفشي ظاهرة الفساد.²³

في حين يرى خبراء آخرون أن بيئة الأعمال في الجزائر غير ملائمة لتعزيز وتقوية التنافسية في الأسواق المحلية والجهوية والدولية ولعل أكبر العراقيل التي تمس محيط الأعمال تتمثل فيما يلي :

- صعوبة الحصول على التمويل حيث أن نقص الفعالية لدى النظام البنكي والمالي الجزائري هو من أهم العوامل التي تفسر نقص الاستثمار في الجزائر ويساهم في تشديد القيود المالية للمؤسسات .²⁴
- قيود مرتبطة بالعقار الصناعي .
- مشاكل تتعلق بالجمال الجبائي.
- هروب المؤسسات نحو الاقتصاد الموازي .
- نقص نظام للمعلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف خدمات دعم وإسناد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²⁵

وهناك عدد كبير من الاقتصاديين يعتقدون أن أي دولة ترغب في الحصول على الميزة تنافسية يجب أن تركز على نوعية وجودة البنى التحتية والبحوث والتطوير والنظام الجبائي، وفي بلد صاعد مثل الجزائر فان الدولة يمكنها القيام بدور مهم في تحسين السوق الداخلية وأمامها معركتين أساسيتين تتمثل الأولى في تحسين محيط الأعمال والثانية في تنويع الاقتصاد الوطني من اجل تحمل تبعات الانفتاح الاقتصادي ومرحلة ما بعد البترول²⁶ .

3- تقييم المؤسسة الدولية للتمويل لبيئة الأعمال في الجزائر: يصدر البنك العالمي بالتعاون مع الشركة المالية الدولية The International Finance

Corporation تقريراً يهتم بدراسة أنشطة ممارسة الأعمال في العالم ويتضمن التقرير بعض مؤشرات محيط الأعمال و مقارنة ل190 اقتصاداً في العالم ويعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمية للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري تأسيس المؤسسات واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري

27.

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

الجدول رقم (07) اهم اصلاحات بيئة الاعمال في الجزائر حسب تقارير Doing business للفترة 2015-2019

سنة التقرير	طبيعة الاصلاحات	مضمون الاصلاحات
DB2015	التجارة عبر الحدود	جعلت الجزائر التجارة عبر الحدود أسهل من خلال تحديث البنية التحتية في ميناء الجزائر العاصمة.
DB2016	بدء النشاط التجاري	جعلت الجزائر من بدء عمل تجاري أسهل من خلال إلغاء شرط الحصول على صحيفة السوابق العدلية للمديرين.
	استخراج تصريح البناء	جعلت الجزائر التعامل مع تصاريح البناء أسهل من خلال إلغاء الشرط القانوني لتقديم نسخة مصدقة من سند الملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء.
DB2017	بدء النشاط التجاري	جعلت الجزائر من بدء عمل تجاري أسهل من خلال إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتأسيس الأعمال.
	استخراج تراخيص البناء	قامت الجزائر بالتعامل مع مؤشر تصاريح البناء بشكل أسرع عن طريق تقليل الوقت اللازم للحصول على تصريح بناء.
	للحصول على الكهرباء	جعلت الجزائر من الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعريفات الكهرباء على مواقع المرافق العامة ومنظم الطاقة.
	دفع الضرائب	جعلت الجزائر دفع الضرائب أقل تكلفة من خلال خفض الضريبة على معدل الأنشطة المهنية. كما أن إدخال النظم المحاسبية المتقدمة جعل دفع الضرائب أسهل.
DB2019	الحصول على الكهرباء	جعلت الجزائر عملية الحصول على خدمة الكهرباء أسهل من خلال تبسيط العمليات الإدارية الداخلية.
	التجارة عبر الحدود	سهلت الجزائر الاستيراد عن طريق تنفيذ عمليات تفتيش مشتركة بين وكالات الرقابة.

انطلاقا من تقارير Doing business 2019

4 - مقارنة بعض مؤشرات بيئة الأعمال في الجزائر مع بعض دول العالم :حسب الجدول رقم (08) فان الجزائر تحتل مرتبة متأخرة في مجال سهولة ممارسة الاعمال مقارنة بالدول الأخرى حيث بلغت المرتبة 157 في حين ان المغرب احتلت المرتبة 60 و تونس المرتبة 80 ,وقد عرفت الجزائر تحسن طفيف في ترتيب سهولة ممارسة الاعمال مقارنة بسنة 2018 حيث كانت تحتل المرتبة 166 .

الجدول رقم (08) :مقارنة بيئة الأعمال في الجزائر ببعض الدول حسب تقرير Doing business 2019

المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	الدنمارك	كوريا الجنوبية
تسهيل ممارسة الأعمال	157	60	80	120	3	5

Source: The World Bank and the International Finance Corporation - Doing business 2019

حسب الجدول رقم (09) فان مكونات بيئة التجارة الدولية في الجزائر تشكل عبئا كبيرا سواء على المؤسسات المصدرة او المستوردة مقارنة بدول منطقة الشرق الاوسط او دول منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE)، ولاشك فان بيروقراطية ادارة الجمارك وافتقار الجزائر لهيكل متطورة في مجال الخدمات اللوجستية على مستوى الموانئ كل ذلك ساهم في تعقيد بيئة التجارة الدولية، حيث اظهرت تصاريحات بعض مسيري قطاع النقل والأشغال العمومية أن كلفة الخدمات اللوجستية تشكل بالجزائر حوالي 35 بالمائة من سعر السلع مقابل 15 بالمائة على المستوى العالمي.

وعلى الصعيد الخارجي فان ضعف الاسطول البحري الوطني سمح لأصحاب السفن الأجانب فرض اسعار نقل خيالية نحو الجزائر وهي الأسعار الأعلى في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط (MENA) علما أن الحجم الأكبر من التجارة الخارجية للجزائر تتم عن طريق البحر. كما ان السلسلة اللوجستية تعاني أيضا من ضعف المنشآت المينائية حيث تفضل اسعار استئجار السفن باهظة جدا بالنسبة للمتعاملين الجزائريين، الى جانب بطء الاجراءات الإدارية والجمركية وكذا ضعف اسطول الشحن البحري وغياب التنسيق والربط بين مختلف انواع النقل²⁸.

الجدول رقم (09) ترتيب الجزائر في مجال اجراءات التجارة الخارجية مقارنة ببعض الدول

المؤشرات	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع
----------	---------	----------------------------------	--

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

12.5	58.0	80	تكلفة التصدير: الامتثال لقوانين الحدود (دولار)
139.1	442.4	593	الوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)
2.4	67.9	149	تكلفة التصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (دولار)
35.2	244.6	374	الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)
8.5	105.4	210	تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (دولار)
100.2	536.0	409	الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)
3.4	75.5	96	تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (دولار)
24.9	269.0	400	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير

انطلاقا من تقرير Doing business 2019

5 - تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي لبيئة الأعمال في الجزائر: حسب الجدول رقم (10) ومن خلال دراسة منتدى العالمي للتنافسية فان الثالوث الخطير الذي ويساهم في تعقيد بيئة الاعمال في الجزائر يتمثل في البيروقراطية بنسبة 18.9% مشكل الفساد الإداري والمعروف بالرشوة والمحسوبية بنسبة 12.8% ومشكل الحصول على التمويل بنسبة 11.8%. وإذا ما سلمنا بدقة و مصداقية هذه الدراسة والتقييم فان على الجزائر أن تجند كل طاقاتها من اجل تصحيح هذه الوضعية السيئة لبيئة الأعمال.

الجدول رقم (10): أهم عوامل الخلل بالنسبة لبيئة الأعمال في الجزائر حسب منتدى التنافسية العالمي 2017-2018

النسبة المئوية (حسب الترتيب التنازلي)	العامل
18.9%	البيروقراطية
12.8%	الفساد الإداري corruption
11.8%	الحصول على التمويل
9.4%	عدم استقرار السياسات العمومية (مثل تغيير القوانين)
7.7%	التضخم
6.1%	معدل الضرائب
5.3%	قوانين الضرائب
5%	نقص في القدرة على الابتكار
4.5%	قانون العمل
4.4%	تنظيم سعر الصرف
4.3%	نقص في أخلاق المهنة
3.9%	تكوين غير ملائم لليد العاملة
3.8%	عدم كفاية البنية التحتية
1.7%	عدم الاستقرار السياسي
0.2%	الانحراف و السرقات

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

نوعية و جودة الصحة العامة	0.2 %
---------------------------	-------

Source :Klaus Schwab The Global Competitiveness Report 2017–2018, World Economic Forum.

6 - واقع التصدير في الجزائر: تمثل الصادرات محرك النمو الاقتصادي في دول العالم، وتتسابق الدول المختلفة في تنمية صادراتها والاهتمام بتنوع هياكلها التصديرية لتعزيز أهميتها النسبية في الأسواق العالمية، من هنا فإن تنافسية الصادرات السلعية للدول في أسواق العالم تتحدد بامتلاك الدولة لميزة نسبية تجعل هيكلا صادراتها يختلف عن صادرات باقي دول العالم من جانب، ومن جانب آخر تجعل هيكلا صادراتها متنوعا بشكل يقلل من مخاطر الاعتماد على صادرات سلعية محددة، ويعتبر مؤشر التنوع احدى طرق قياس درجة تنوع الصادرات في بلد معين وهو مؤشر يقيس مدى انحراف هيكلا توزيع الصادرات لدولة معينة عن هيكلا توزيع الصادرات في العالم ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 وكلما اقترب هذا المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات اعلى.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر التنوع في الجزائر مقارنة بالدول العربية والدول الاخرى حيث حققت الجزائر أعلى قيمة في مؤشر التنوع اذ بلغت في عام 2018 حوالي 0.813، وذلك بسبب اعتماد صادرات الجزائر على قطاع واحد وهو النفط مقارنة بالدول الاخرى التي تتميز صادراتها بالتنوع بين مختلف القطاعات الاخرى مثل الفلاحة والصناعة والخدمات.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ ان الجزائر احتلت المرتبة 58 في مجال تصدير السلع وهذا راجع بطبيعة الحال الى قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة 96.3% من اجمالي الصادرات عكس بقية الدول التي يساهم فيها هذا القطاع بنسبة 6.7% مثل تركيا، وفيما يتعلق بحصة الصادرات الجزائرية من المنتجات الصناعية فإنها تشكل نسبة هامشية من اجمالي الصادرات حيث تقدر ب 2.7%، وهذا مقارنة بالدول الاخرى حيث تشكل الصادرات الصناعية في تركيا نسبة 89.1% من الصادرات الاجمالية، بينما تشكل الصادرات الصناعية في مصر حوالي 49.7% و تمثل اقل البلدان تصديرا للمنتجات الصناعية مقارنة بالدول الاخرى الموضحة في الجدول رقم (11). اما بالنسبة للصادرات الزراعية فتحلت المغرب المرتبة الاولى في هذه المجموعة حيث تساهم المنتجات الزراعية بنسبة 21.8% من الصادرات الاجمالية، وللأسف فان الجزائر احتلت المرتبة الاخيرة في ترتيب دول المجموعة في مجال الصادرات الزراعية بنسبة 1.1%.

الجدول رقم (11) هيكل الصادرات في الجزائر مقارنة ببعض الدول لسنة 2018

الدولة	الصادرات السلعية الاجمالية	الترتيب	المنتجات الزراعية	المنتجات الصناعية	المنتجات النفطية ومشتقاتها	منتجات اخرى	مؤشر التنوع
كوريا الجنوبية	604 860	6	2.2%	89.1%	8.4%	0.2%	0.388
ماليزيا	247 365	25	13.1%	66.3%	19.1%	1.5%	0.501
تركيا	167 967	31	11%	76.7%	6.7%	5.6%	0.552
الجزائر	40 883	58	1.1%	2.7%	96.3%	0%	0.813
المغرب	29 074	66	21.8%	69.7%	7.9%	0.5%	0.719
مصر	27 624	67	19.8%	49.7%	23.7%	6.9%	0.583
تونس	15 534	79	11.1%	81.1%	7.8%	0%	0.646

Source :OMC, profils commerciaux, 2019. https://www.wto.org/french/res_f/publications_f/trade_profiles19_f.htm

II. الدراسة الميدانية:

1 - خصائص عينة الدراسة: ركزت هذه الدراسة على ولايات الغرب الجزائري وبشكل خاص كل من ولاية وهران - تلمسان - سعيدة - سيدي بلعباس وتم

اختيار عينة عشوائية، وقد بلغ حجم هذه العينة 25 مؤسسة اقتصادية، توزعت عينة الدراسة حسب معيار الحجم الى مؤسسة صغيرة (اقل من 50 عامل

(ومتوسطة (بين 50 و 250 عامل) وهذا وفق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001 ،

الجدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة حسب حجم المؤسسة

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

حجم المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
مؤسسة صغيرة	11	44%
مؤسسة متوسطة	14	56%

كما توزعت عينة البحث حسب طبيعة النشاط الاقتصادي على المؤسسات التي تنشط في مجال الخدمات بنسبة 37%، والمؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة بنسبة 33% والمؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 30%.

الجدول رقم(13) توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة

طبيعة النشاط	العدد	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية	8	30%
الصناعة(الكيمياويات-البلاستيك-الورق-الصناعة المعدنية)	8	33%
الخدمات	9	37%

2 – أداة الدراسة: من خلال هذه الدراسة الميدانية تم توزيع استبيان على مجموعة من المؤسسات حيث تضمن هذا الاستبيان تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبيئة التجارة الدولية وتم اختيار مؤشرات الدراسة استنادا الى تقرير **doing business** الصادر عن المؤسسة المالية الدولية IFC (وهي احدى الهيئات المنبثقة عن البنك العالمي) وتساهم هذه المؤشرات في تفسير بعض العوامل المباشرة التي تشكل عقبة امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ممارسة نشاطها بكفاءة في مجال التجارة الدولية مثل مدة التصدير والاستيراد الى جانب اجراءات التصدير والاستيراد وإدارة الجمارك، كما تم تناول بعض العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر على ممارسة التجارة الخارجية مثل العقار الصناعي والنظام البنكي والبنية التحتية.

3 – التحليل العاملي لبيانات الدراسة: من اجل تحليل بيانات الدراسة تم استخدام اسلوب التحليل العاملي والذي يعتمد على جمع المتغيرات وربطها بعوامل محددة وهذا لتسهيل دراسة تأثير هذه العوامل على المتغير التابع شريطة ان يكون درجة ارتباط هذه المتغيرات بالعوامل كبير وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على درجة كبيرة من الارتباط حيث تجاوزت قيمة 0,5 .

4 – كفاية حجم العينة: من اجل التأكد من كفاية حجم العينة سنلجأ الى مقياس **kaiser-meyer-olkin** والذي يعرف اختصارا باسم **KMO** وتراوح قيمته بين 0 و 1 ولكي تكون عينة البحث كافية لا بد ان تكون قيمة مؤشر **KMO** اكبر من 0.5 وحسب الجدول رقم(14) فان قيمة **KMO** بلغت 0.604 وهي اكبر من 0.5 ومنه يمكن القول ان حجم العينة هو كافي لاستخدام اسلوب التحليل العاملي.

الجدول رقم(14) اختبار **Barlett** للتكورية ومقياس **KMO** لكفاية العينة

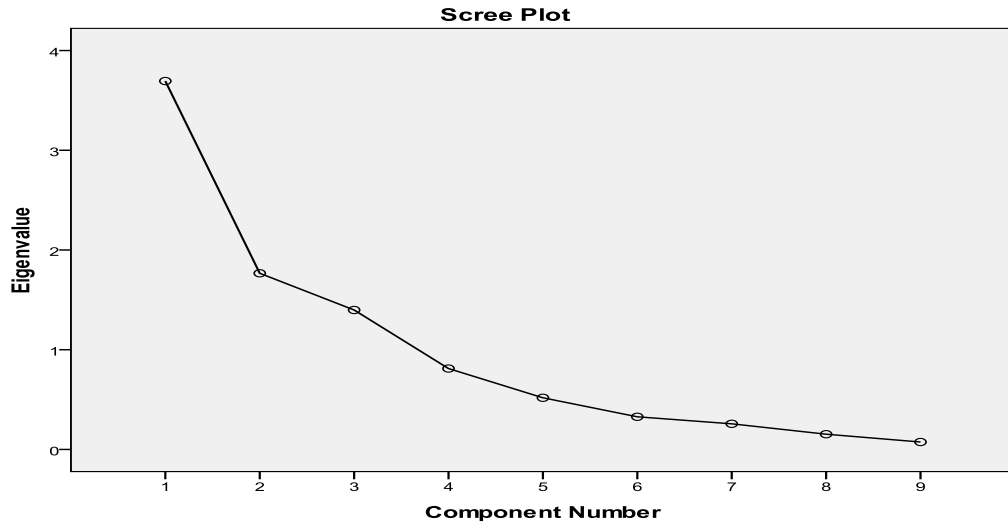
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.604
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square
	113.029
	df
	36
	Sig.
	.000

5 – التأكد من ان مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة الوحدة باستخدام اختبار **bartlett's test:** الهدف من هذا الاختبار هو تحديد ما اذا كانت مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة وهي المصفوفة التي تتكون جميع عناصرها من الصفر فيما عدا العناصر التي تقع على الخط القطري او المائل (التي تمثل ارتباط المتغيرات بنفسها) مثل الشكل التالي من المصفوفة (3*3) 0 1 0 وحسب هذا الشكل من المصفوفات فان الارتباط بين متغيرات هذه المصفوفة تساوي الصفر اي لا يوجد علاقة ارتباط بين المتغيرات ولتأكيد هذا الشرط لا بد من استخدام اختبار **bartlett's** اي التأكد ما اذا كانت مستوى الدلالة اقل من 0.05 وحسب الجدول رقم(14) فان قيمة **sig** تساوي 0.000 وهو اقل من 0.05 .

6 –التأكد من عدم وجود الازدواج الخطي: يتم التأكد من عدم وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات من خلال إيجاد قيمة محدد مصفوفة الارتباط حيث يجب ان تكون قيمة المحدد صغيرة جدا من دون ان تكون مساويا للصفر (يجب ان لا تقل عن 0.0001) وحسب جدول مصفوفة الارتباط فان المحدد يساوي

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139) 0.004 وهي قيمة صغيرة ولا تساوي الصفر ومنه يمكن القول انه لا يوجد ازدواج خطي بين متغيرات المصفوفة . كما تبين من خلال جدول مصفوفة الارتباط ان اغلب معاملات الارتباط تساوي او تفوق قيمة 0.3 (حيث ان معامل الارتباط بين المتغيرات يجب ان يكون محصورا بين 0.3 و 0.9) .

الشكل رقم (01) الاختبار الركامي لاستخلاص العوامل



7 - استخلاص العوامل: ويتمثل استخلاص العوامل في تحديد اصغر عدد ممكن من العوامل التي يمكن استخدامها لتمثيل العلاقات الداخلية بين مجموعة من المتغيرات افضل تمثيل ومن اجل تحديد عدد العوامل المناسب سنعمد في دراستنا على طريقة معيار Kaiser او طريقة الجذر الكامن وطريقة الاختبار الركامي (scree test) . وحسب طريقة معيار Kaiser فانه يتم الاحتفاظ بالعوامل التي تبلغ قيمة الجذر الكامن لها 1.0 او اكثر حيث تمثل قيمة الجذر الكامن لعامل مقدار التباين الكلي الذي يفسره هذا العامل. اما بالنسبة لطريقة الاختبار الركامي فانه يتم فحص المخطط الركامي لإيجاد النقطة التي يتغير فيها اتجاه شكل المنحنى ويصبح افقيا حيث يتم الاحتفاظ بالعوامل التي تقع فوق المرفق او الانكسار في المخطط لان هذه العوامل هي التي تساهم في تفسير التباين في مجموعة البيانات.

وحسب الجدول رقم (15) والمتمثل في جدول تفسير التباين الكلي Total variance explained فانه سيتم الاحتفاظ بثلاث عوامل حيث سجلت قيم الجذر الكامن لهذه العوامل حسب الترتيب كما يلي: 3.7 و 1.76 و 1.4 وهي قيم تفوق الواحد ونسب تفسير العوامل للتباين الكلي هي بالترتيب كما يلي 41.04 % - 19.63 % و 15.53% وتفسر هذه العوامل نسبة 76.2% من التباين الكلي. وحسب الشكل رقم (01) فان هناك انكسار واضح بين العامل الثالث والرابع وانه بعد العامل الثالث يتغير اتجاه المنحنى ليصبح افقيا لهذا من الاحسن الاحتفاظ بثلاث عوامل فقط. وبطريقة اخرى يمكن القول ان هذه العوامل استطاعت ان تفسر بنسبة 76.2% التباين الحاصل في تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على التجارة الخارجية في الجزائر اما باقي النسبة فإنها ترجع الى متغيرات اخرى لم نعلم بتناولها في هذه الدراسة.

الجدول رقم (15) تفسير التباين الكلي Total variance explained

Initial Eigenvalues			العوامل
Total	% of Variance	Cumulative %	
3.694	41.045	41.045	العامل الاول
1.767	19.628	60.673	العامل الثاني
1.398	15.536	76.209	العامل الثالث

الجدول رقم (16) تسمية العوامل المستخلصة لمعوقات بيئة التجارة الخارجية

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

العوامل و المتغيرات	قيم تشبع المتغيرات بالعوامل بعد التدوير	نسب التباين المفسر
العامل الاول :اجراءات الاستيراد		41.05 %
ادارة الجمارك	0.908	
اجراءات الاستيراد	0.883	
مدة الاستيراد	0.865	
العامل الثاني : الاجراءات المساندة		19.63 %
البنية التحتية	0.813	
العقار الصناعي	0.773	
النظام البنكي	0.588	
العامل الثالث : اجراءات التصدير		15.53%
مدة التصدير	0.918	
اجراءات التصدير	0.868	

8 - تحليل نتائج الدراسة:

حسب الجدول رقم (15) والجدول رقم (16) فان تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية ترتب عليه استخلاص ثلاث عوامل على النحو التالي :

- **العامل الاول** ويسمى **بعامل اجراءات الاستيراد** ويرتبط بالمتغيرات التالية وعلى الترتيب: ادارة الجمارك,اجراءات الاستيراد,مدة الاستيراد.
- **العامل الثاني** ويسمى **بعامل الاجراءات المساعدة** ويرتبط بالمتغيرات التالية على الترتيب:البنية التحتية,العقار الصناعي,النظام البنكي.
- **العامل الثالث** ويسمى **بعامل اجراءات التصدير** ويرتبط بالمتغيرات التالية على الترتيب:مدة التصدير,اجراءات التصدير.
- استطاع العامل الاول والمتمثل في اجراءات الاستيراد تفسير التباين الحاصل في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية بنسبة 41.05 % وهي اعلى نسبة مقارنة بالعوامل الاخرى وتعكس هذه النسبة بشكل كبير الواقع الاقتصادي حيث ان اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مستوردة اكثر منها مصدرة باعتبار ان اغلب المؤسسات هي بحاجة دائما الى استيراد الالات والمنتجات النصف المصنعة او بعض المواد الاولية التي تفتقر اليها الجزائر,لذا فان اهم المشاكل التي تعاني منها هي متعلقة بالاستيراد والهيئات المرتبطة بها مثل ادارة الجمارك.
- استطاع العامل الثاني والمتمثل في الاجراءات المساندة تفسير التباين الحاصل في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية بنسبة 19.63% حيث ان اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشكل العقار الصناعي وسوء البنية التحتية كما ان النظام المالي في الجزائر مازال يسير بأساليب قديمة ولم يستطع مواكبة التطورات في مجال لتكنولوجيات الحديثة,ولا يخفى على احد دور البنوك وشركات التأمين في تسهيل عمليات التجارة الدولية وضمان سلامتها.
- استطاع العامل الثالث والمتمثل في اجراءات التصدير تفسير التباين الحاصل في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية بنسبة 15.53% وتعكس هذه النسبة المتدنية واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار انها غير مهتمة بعملية التصدير,وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان نجاح عملية التصدير تعتمد على جودة المنتج ,ووجود سعر تنافسي ومدى قيام المؤسسة ببرنامج ترويجي فعال ,حيث ان المراقب للواقع

تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر ، (ص ص: 124-139)

الاقتصادي في الجزائر يستطيع ان يلاحظ بان هذه العناصر او بعضها هي مفتقدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذا المنظور فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير متحمسة لعملية التصدير او الدخول الى الاسواق الاجنبية مع وجود بعض الاستثناءات مثل شركة الصومام للحليب ومشتقاته التي تكتفي بتصدير بعض منتجاتها الى الدول المجاورة مثل ليبيا او موريتانيا نظرا لقرب الاسواق ونقص تكاليف النقل.

الاستنتاجات: من خلال هذه الدراسة تم استنتاج ما يلي:

- حسب تقرير Doing business لسنة 2019 فان الجزائر احتلت المرتبة 173 في مجال بيئة التجارة الخارجية وهي مرتبة متأخرة جدا مقارنة ببعض الدول مثل اسبانيا (المرتبة 01 تركيا (المرتبة 42)، ماليزيا (المرتبة 48)، المغرب (المرتبة 62)، تونس 101.²⁹
- حسب الدراسة الميدانية فانه يمكن ترتيب العوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر على النحو التالي: (1) ادارة الجمارك، (2) اجراءات الاستيراد، (3) مدة الاستيراد، (4) البنية التحتية، (5) العقار الصناعي، (6) النظام البنكي، (7) مدة التصدير، (8) اجراءات التصدير، حيث يعكس هذا الترتيب الاهتمام الكبير التي توليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لنشاط الاستيراد باعتبار ان اغلب المواد الخام، والمنتجات النصف المصنعة تستورد من الخارج في حين ان نشاط التصدير يبقى هامشيا بالنسبة لهذه المؤسسات.
- من خلال هذه الدراسة تم استخلاص ثلاث مكونات استطاعت ان تفسر العوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية بنسبة تفسر قدرها 76.21% على النحو التالي: العامل الاول اجراءات الاستيراد بنسبة 41.05% والعامل الثاني الاجراءات المساندة بنسبة 19.63% والعامل الثالث اجراءات التصدير بنسبة 15.53% .

التوصيات:

- ضرورة عصنة ادارة الجمارك وتطوير قدراتها البشرية والتقنية والاستخدام الفعال للتكنولوجيات الحديثة.
- القيام بمزيد من الإصلاحات على مستوى بيئة التجارة الدولية من خلال تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير الى جانب تقليص مدة الاستيراد والتصدير .
- ضرورة اضعاف مزيد من الشفافية على عمل جهاز الجمارك من اجل القضاء على بؤر الفساد.
- تحسين شروط الحصول على العقار الصناعي .
- ضرورة اصلاح النظام المالي والاستعانة بالتكنولوجيا المالية .
- الاعتماد على بعض التجارب الدولية في مجال تحسين مناخ الاعمال على غرار نموذج كوريا الجنوبية حيث يتطلب انشاء مؤسسة اقتصادية حوالي اربعة ايام ويتطلب وثيقتين فقط وأيضا النموذج الماليزي الذي اعتمد على تحسين بيئة الأعمال واستطاع التخلص من التبعية للاقتصاد المبني على المواد الأولية واتجه نحو اقتصاد صناعي بامتياز .
- العمل على جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية وهذا من اجل تحفيز الحكومة على اصلاح مناخ الاعمال في الجزائر.
- القيام بإجراءات تحفيزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تنويع الصادرات خارج المحروقات باعتبار ان اغلب الدول المصدرة تعتمد بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل اسبانيا وايطاليا وفرنسا.

الهوامش:

¹ KADI Mohamed , (2018), *Les PME exportatrices algériennes : un potentiel d'exportation hors hydrocarbures* , revue algérienne de management, N° : 06, (janvier à juillet 2018).

² United Nations Economie Commission for Africa Office for North Africa , (2008), *SMEs actors for Sustainable Development in North Africa*-p1.

³ TROILO Michael , JUNEJA J.S., NARAIN Sailendra, ABE Masato, (2012), *policy guidebook for sme development in asia and the pacific*, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, United Nations, p13.

⁴ OECD - *Effective policies for small business a guide for the policy review process and strategic plans for micro, small and medium enterprise development* - 2004 , p 20.

⁵ مؤسسة التمويل الدولية، (2009)، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ص 9 .

⁶ EUROPEAN COMMISSION ,(2005), *SME definition User guide and model declaration*, pp13-14.

⁷ IFC ,(2012), *interpretation note on small and medium enterprises and environmental and social risk management*, p1.

⁸ القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

⁹ MAYRHOFFER Ulrike, URBAN Sabine ,(2011), *management international*, Pearson Education France , p 22 – 23.

¹⁰ Eurostat,(2019), *Chiffres clés sur l'Europe*, édition 2019, <https://ec.europa.eu/eurostat>.

¹¹ ministère de l'industrie et des mines, *bulletin d'information statistique de la PME*, n°24, n°25, n°27 , n°29 , n°31 , édition 2013 - 2014 2015 - 2016 - 2017.

¹² الديوان الوطني للإحصائيات (2017)، الجزائر بالارقام نتائج 2014 – 2016 ، نشرة 2017 .

¹³ هبة عبد المنعم وآخرون، (2019)، *النهوض بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، صندوق النقد العربي 2019 .

¹⁴ Eurostat,(2019), *Chiffres clés sur l'Europe*, édition 2019, <https://ec.europa.eu/eurostat>.

¹⁵ Ministère de l'Industrie et des Mines Direction Générale de la Veille Stratégique, *Bulletin d'information statistique de la pme n° 35*, des Etudes et des Systèmes d'Information, édition novembre 2019.

¹⁶ Douanes algériennes, (2019), *statistiques du commerce extérieure de l'Algérie*, www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_comext_11_mois_19_vf.pdf

¹⁷ Eurostat,(2017), *communiqué de presse*, <https://ec.europa.eu/eurostat>.

¹⁸ http://www.algex.dz/index.php/export_algex/item/584-autres-mesures-de-facilitations

¹⁹ <https://www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/aides-et-avantages-fiscaux>

²⁰ صالح عبد الرضا رشيد و إحسان دهب جلاب، (2008)، *الإدارة الإستراتيجية مدخل تكاملي*، عمان، دار المناهج للنشر و التوزيع، ص 100

²¹ فلاح حسن وعداي الحسيني، (2006)، *الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها مداخلها عملياتها المعاصرة*، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، ص 69

²² BRECHET Jean -pierre, (1996), *gestion stratégique*, édition eska, p44

²³ BELMIHOUB . M. C., (2006), *Le comportement de l'entrepreneur privé face aux contraintes institutionnelles : approche à partir de données d'enquêtes et de panels sur la PME privée en Algérie* - Colloque International : « Création d'entreprises et territoires » Tamanrasset : 03 et 04 Décembre 2006 Communication de, ENA, CREAD Algérie , p4

²⁴ BENABDALLH Youcef , (2008), *L'Algérie face à la mondialisation*, Fondation friedrich ebert, p48

²⁵ BENNACEUR Samy, BEN YOUSSEF Adel, GHAZOUANI Samir, M.HEN Hatem, (2007), *Evaluation des politiques de Mise à niveau des entreprises de la rive sud de la méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie* , Femise research programme , 2006-2007 , P 40

²⁶ BOUZIDI abdeldjellil , TOUMI mohssen, (2006), *Nouvelle stratégie industrielle : libérer le potentiel de l'économie algérienne* , Cahiers du CREAD n°78, pages 5-32

²⁷ مؤسسة التمويل الدولية والبنك العالمي، (2019)، *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال* .

²⁸ FCE, (2017), *revue-presse*, <http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2017/12/revue-presse-11-decembre-2017-ar.pdf>

²⁹ World bank group, (2019), *doing business 2019*, 16th editions.